مدى قانونية قرارات السلطة التنفيذية بزيادة أسعار المحروقات(البنزين) في العراق

The legality of the executive authority's decisions to increase fuel prices (gasoline) in Iraq

م.م. دينا نظام عبد الغني

Dina Nidham Abdelghani

جامعة كركوك/ كلية الاعلام

Kirkuk University/ College of Media

dinanidham@uokkuk.edu.iq

م.م. زينب عبد الواحد عبد الوهاب

Zainab AbdUl-Wahid A.Wahhab

جامعة سامراء – العقود الحكومية

Samarra University - Government Contracts

zainb@uosamarra.edu.iq

الكلمات المفتاحية: المحروقات – الزيادة– قانونية– العراق

Keywords: Fuel, increase, legal, Iraq

الملخص

يتناول موضـــوع "مدى قانونية قرارات الســـلطة التنفيذية بزيادة أســـعار المحروقات في العراق" الإطـار القانوني والدســـتوري الذي يمنح الحكومـة الحق في اتخـاذ مثل هذه القرارات، وتأثيرها على المواطنين والاقتصـــاد الوطني. وفقاً للدســـتور العراقي، تتمتع الســـلطة التنفيذية بصـلاحيات واسـعة في إدارة الموارد الطبيعية وتحديد السياسـات الاقتصـادية، بما في ذلك تسـعير المنتجـات النفطيـة. ومع ذلـك، فـإن هـذه القرارات يجـب أن تكون متوافقـة مع القوانين النـافـذة والمصـلحة العامة، وألا تنتهك حقوق المواطنين المنصـوص عليها في الدسـتور، لذلك فإن دراسـة هذا الموضـــوع تســـاهم في فهم مدى التزام الحكومة بالقوانين والدســـتور عند اتخاذ القرارات الاقتصادية، ومدى تأثير هذه القرارات على الاستقرار الاجتماعي والسياسي في العراق.

Abstract

The topic "The Legality of Executive Authority Decisions to Increase Fuel Prices in Iraq" addresses the legal and constitutional framework that grants the government the right to make such decisions, and their impact on citizens and the national economy. According to the Iraqi constitution, the executive branch has broad powers to manage natural resources and determine economic policies, including the pricing of petroleum products. However, these decisions must be consistent with applicable laws and the public interest, and must not violate citizens' rights enshrined in the constitution. Therefore, studying this topic contributes to understanding the extent to which the government adheres to laws and the constitution when making economic decisions, and the extent to which these decisions impact social and political stability in Iraq.

المقدمة

تعد قضية زيادة أسعار المحروقات في العراق من القضايا الاقتصادية التي تثير الكثير من الجدل والنقاش، وذلك لما لها من تأثيرات مباشرة على حياة المواطنين والمجتمع بشكل عام، ومنذ فترة طويلة، باتت أسعار المحروقات من الموضوعات الحيوية التي تشغل الرأي العام، خاصة في دول مثل العراق التي تعتمد بشكل كبير على واردات النفط كمصدر رئيسي للإيرادات الحكومية، لقد أصبح رفع أسعار المحروقات خطوة شائعة في سياسة الحكومات لمعالجة العجز المالي، وزيادة الإيرادات، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، لكن السؤال الأهم في هذا السياق هو: ما مدى قانونية هذه القرارات في ظل الإطار القانوني والدستوري للعراق؟

تتمثل أهمية هذه القضية في تداخلها مع العديد من المبادئ القانونية والدستورية التي تحكم علاقة الدولة بالمواطنين، بما في ذلك مبدأ العدالة الاجتماعية، وضمان حقوق الإنسان، والمساواة أمام القانون، في هذا السياق تتسم القرارات الحكومية المتعلقة بزيادة أسعار المحروقات بحساسية خاصة، إذ إنها تؤثر بشكل مباشر على حياة المواطنين، خصوصاً في بلد مثل العراق حيث يواجه المواطنون تحديات اقتصادية كبيرة مثل ارتفاع معدلات البطالة وتدهور مستوى الدخل، بالإضافة إلى الأوضاع الأمنية والسياسية غير المستقرة.

تستند هذه القرارات عادةً إلى مبررات اقتصادية تهدف إلى تغطية العجز المالي وتوفير إيرادات إضافية للموازنة العامة، إلا إن هذه الزيادات قد تكون لها تداعيات كبيرة على المواطنين، خصوصاً على الطبقات الاجتماعية الضعيفة، وفي ظل هذه التحديات، تظهر تساؤلات قانونية جوهرية حول ما إذا كانت السلطة التنفيذية في العراق تملك الصلاحية الكافية لاتخاذ مثل هذه القرارات، وما إذا كانت تتماشى مع دستور العراق وتراعي حقوق الأفراد.

إن الدستور العراقي بما ينص عليه من حقوق وواجبات يوفر إطاراً قانونياً يحكم عمل السلطة التنفيذية، ويحدد نطاق صلاحياتها في ما يتعلق بالقرارات الاقتصادية لكن في المقابل فإن الإجراءات المتبعة من قبل الحكومة لزيادة الأسعار قد تثير تساؤلات حول مدى شفافيتها، ومدى ملاءمتها للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة، هل تم التوصل إلى هذه القرارات بناءً على دراسات جدوى اقتصادية معمقة؟ وهل تمت مراعاة آثار هذه القرارات على فئات المجتمع الأكثر احتياجاً؟ هذه أسئلة تبرز في هذا السياق، مما يجعل من الموضوع محط اهتمام من الناحية القانونية والاقتصادية.

كما إن تأثير هذه القرارات يتجاوز الجانب الاقتصادي ليصل إلى التفاعلات السياسية والاجتماعية، حيث إن أي زيادة في الأسعار قد تؤدي إلى غضب شعبي واسع، وقد تشكل تحدياً لحكومة ما إذا لم تتم معالجتها بحذر، من هنا يبرز الدور الرقابي الذي يلعبه البرلمان العراقي في

مراجعة مثل هذه القرارات وتقييم مدى توافقها مع المصالح الوطنية، بالإضافة إلى دور القضاء في التأكد من دستورية القرارات الحكومية.

وفي هذا السياق تتناول هذه الدراسة تحليل مدى قانونية قرارات السلطة التنفيذية العراقية بزيادة أسعار المحروقات مع التركيز على الإطار القانوني الذي يحكم هذه القرارات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، كما تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية الشفافية والمساءلة في اتخاذ القرارات الاقتصادية التي تؤثر على المواطن العراقي بشكل مباشر، وكذلك على ضرورة الموازنة بين تحسين الوضع المالي للدولة والحفاظ على الحقوق الأساسية للمواطنين.

أولاً_ أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهمية بالغة نظراً للتأثيرات العميقة التي تترتب على هذه القرارات من نواحٍ قانونية، اقتصادية واجتماعية، إذ إن زيادة أسعار المحروقات تعد من القضايا الحساسة التي تؤثر بشكل مباشر على حياة المواطنين، ما يجعل من الضروري دراسة مدى توافق هذه القرارات مع الدستور العراقي والقوانين المحلية.

كما إن هذه القرارات تلقي بظلالها على مبدأ العدالة الاجتماعية، حقوق الإنسان، وتوازن السلطة بين مختلف مؤسسات الدولة، خصوصًا بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، ومن هنا يمكن أن تساعد هذه الدراسة في تسليط الضوء على كيفية اتخاذ قرارات اقتصادية في إطار قانوني يحفظ الحقوق ويضمن الشفافية والمساءلة.

ثانياً_ إشكالية الدراسة:

تتمثل الإشكالية الرئيسة في تساؤل حول مدى قانونية قرارات السلطة التنفيذية بزيادة أسعار المحروقات في العراق وهل تتماشى هذه القرارات مع القوانين الدستورية والمحلية في البلاد؟ وهل تمت مراعاة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لهذه القرارات بشكل كافٍ؟ بالإضافة إلى ذلك، تثير هذه القرارات تساؤلات حول صلاحية السلطة التنفيذية في اتخاذ إجراءات مؤثرة على المواطنين دون الرجوع إلى البرلمان أو ضمان الشفافية في اتخاذ القرار، تطرح هذه الإشكالية عدة محاور قانونية واقتصادية تحتاج إلى تحليل دقيق لفهم تأثير هذه القرارات على النظام القانوني العراقي وعلى حياة المواطنين.

ثالثاً_ فرضيات الدراسة:

١. إن قرارات السلطة التنفيذية بزيادة أسعار المحروقات تستند إلى نصوص دستورية وقانونية تُخوّل الحكومة صلاحية إدارة الموارد النفطية، ولكن مع وجود حاجة إلى ضمان عدم انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

٢. أن ضعف الرقابة البرلمانية والقضائية على قرارات الحكومة المتعلقة بتسعير المحروقات يؤدي إلى تجاوز السلطة التنفيذية لصلاحياتها الدستورية، مما يُسهم في تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية

رابعاً_ أهداف الدراسة:

تتلجى اهداف الدراسة كما يلي:

١. دراسة مدى توافق قرارات السلطة التنفيذية بزيادة أسعار المحروقات مع الدستور العراقي والقوانين المحلية، وتحديد الصلاحيات التي تتمتع بها الحكومة في اتخاذ هذه القرارات.
٢. استكشاف التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لزيادة أسعار المحروقات، مع التركيز على تأثيرها على الفئات الاجتماعية الضعيفة وكيفية تأثيرها على مستوى معيشة المواطنين.
٣. تحليل دور البرلمان العراقي في مراقبة هذه القرارات، وكذلك دور السلطة القضائية في ضمان توافق القرارات مع المبادئ القانونية والدستورية.

خامساً_ منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراســة على المنهج الوصــفي التحليلي، حيث ســيتم جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالقرارات الحكومية لزيادة أســعار المحروقات في العراق ودراســتها في ضــوء القوانين الدستورية والمحلية، يعتمد البحث على تحليل النصوص القانونية والدستورية، إضافة إلى تحليل القرارات الاقتصادية الحكومية المتخذة في العراق وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية.

سادساً_ هيكلية الدراسة

المبحث الأول: الإطار الدستوري والقانوني لتسعير المحروقات في العراق.

المطلب الأول: دور زيادة الأسعار في تحقيق إيراد للدولة.

المطلب الثاني: الإطار الدستوري لصلاحيات الحكومة في تسعير المحروقات.

المبحث الثاني: دور القضاء وتأثيرات زيادة أسعار المحروقات في العراق.

المطلب الأول: دور القضاء والمحكمة الاتحادية في النظر في قرارات تسعير المحروقات في العراق.

المطلب الثاني: التأثيرات الاجتماعية والسياسية لزيادة أسعار البنزين في العراق.

الخاتمة.

المبحث الأول

الإطار الدستوري والقانوني لتسعير المحروقات في العراق

الإطار الدستوري والقانوني لتسعير المحروقات في العراق يستند إلى نصوص دستورية تحدد صلاحيات الحكومة في إدارة الموارد الطبيعية، خاصة النفط والطاقة، والدستور العراقي يخول الحكومة اتخاذ قرارات اقتصادية تتعلق بالقطاع النفطي، إلا أن هذه القرارات يجب أن تكون متوافقة مع المبادئ القانونية التي تضمن العدالة والمساواة.

توجد أيضاً قوانين وتشريعات محلية تنظم قطاع النفط والطاقة، مثل قانون النفط والغاز الذي يحدد آليات إدارة الثروات الطبيعية وتوزيع الإيرادات، تهدف هذه التشريعات إلى تنظيم العلاقة بين الحكومة والمواطنين في هذا القطاع الحيوي وضمان الاستدامة الاقتصادية، ومع ذلك تظل هناك تساؤلات حول مدى توافق هذه القوانين مع الدستور ومدى تأثيرها على حقوق المواطنين(عبد المطلب، ٢٠١٥، ص١٥).

بناء على ذلك سوف نقوم بتسيم المبحث إلى مطلبين، سوف نتحدث في المطلب الأول عن دور زيادة الأسعار في تحقيق إيراد للدولة، أما في المطلب الثاني سوف نتحدث عن الإطار الدستوري لصلاحيات الحكومة في تسعير المحروقات.

المطلب الأول

دور زيادة الأسعار في تحقيق إيراد للدولة

تُعد السياسات السعرية من الأدوات الاقتصادية التي تلجأ إليها الدول لزيادة إيراداتها العامة، خاصة في ظل الأزمات المالية أو عجز الموازنات، وتُعتبر زيادة الأسعار سواء للسلع والخدمات التي تقدمها الدولة، أو عبر تعديل الرسوم والضرائب غير المباشرة، وسيلة مباشرة لرفع الإيرادات من دون الحاجة إلى استحداث مصادر جديدة للتمويل.

الدستور العراقي قد أورد في ثناياه في كثير من نصوصه إشارات ضمنية تتناول موضوع الأسعار ومنها أن الدولة تكفل الحفاظ على كيان الاسرة، والذي يبنى على كافة السع والخدمات التي لاتقدم بالمجان وإنما بمقابل كونها لاتقدم من الدولة بالكلية وإنما تكون بمشاركة القطاع الخاص(المفرجي، ٢٠٢٣، ص٣١٩).

يقصد بالإيرادات العامة جملة الأموال التي تقوم الدولة بتحصيلها من الجهات والمصادر المختلفة للصرف على النفقات العامة وتلبية الاحتياجات العامة، وتعتبر الإيرادات العامة من العناصر المهمة في السياسة المالية (جمعة وآخرون، ٢٠٢١، ص٧٦).

وقد شهدت الإيرادات العامة تطوراً في أنواعها وغاياتها وأهدافها، وذلك لتطوّر الدور الذي تقوم به الدولة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وفي سبيل جباية الأموال قامت الدولة بفرض

الرسـوم والضـرائب على الأفراد، هذا بالإضـافة إلى الدخل الذي تحصـل عليه الدولة من أملاكها وبالتالي أصـبحت الدولة تمتلك قدراً من المال تحت تصـرُّفها، يعينها على تأدية مهامها الرئيسـة (عصفور، ٢٠١٥، ٣١٤).

وقد أسـفرت زيادة الإنفاق العام والتطورات التي شـهدتها واجبات ومسـؤوليات الدولة عن تطوّر نظرية الإيرادات العامة، وعن تنوّع أغراض الإيرادات وأشـــكالها، وأدى ذلك إلى أن نظرية الإيرادات العامة أصـــبحت لا تنحصـــر في الأفكار التقليدية المُتعلّقة بتمويل النفقات العامة وإنما غدت وسيلة من وسائل التوجيه الاجتماعي والاقتصادي وأصبحت تُستعمل بقصد التحفيز على الأنشـطة الاقتصـادية المطلوبة ومنع أو الحد من الأنشـطة الاقتصـادية غير المطلوبة، وكذلك صـــارت وســـيلة لإعادة توزيع الثروات والدخول الرئيســـية ومحاربة التضـــخّم وتوجيه الاستثمار(عصفور، ٢٠١٥، ٣١٥).

عملت الدول على تطوير مصـــادر إيراداتها من مُنطلق دورها الهام في تنشـــيط وتقوية الاقتصـاد، وإن تزايد دور الدولة على الصـعيد المجتمعي والاقتصـادي جعلها تبحث عن أسـاليب تدرُّ عليها المزيد من الإيرادات مقابل ما تُعانيه من نفقات متزايدة باســتمرار، وفي التفكير المالي الكلاسـيكي بقي مفهوم الإيرادات العامة محصـوراً في تعويضـه للإنفاق المالي العام وبشكل تبقى فيه الدولة قادرة على أداء مهامها الكلاسيكية، أما في الوقت المعاصر فقد أصبح مفهوم الإيرادات العامة أكثر شـمولية واتسـاعاً، حيث بات يتضـمن تحقيق غايات اجتماعية وسـياسـية واقتصـادية وأصبحت الإيرادات أحد أهم الأدوات السياسية المالية المُستخدمة في الوصول لتطلعات اجتماعية واقتصادية (عبدالله، ٢٠١٥، ص١٩).

وكان من المحتّم على الدولة توفير المال اللازم لسد حاجاتها الإنفاقية ولتكون قادرة على القيام بدورها في إرسـاء الأمن والاسـتقرار وتقديم الخدمات التعليمية والصـحية، ومع التقدّم الزمني تعاقب على مفهوم الإيرادات العامة تطورات متلاحقة ترافقت مع تطور الدولة، ففي الفترة الزمنية المتزامنة مع تواجد الدولة الحارســة بقي مفهوم الإيرادات محصــوراً بأدنى حدود الموارد المأخوذة من المواطنين وتأمين ما يلزم من إيرادات لسد النفقات.

وفي المجتمع الحديث أصـبحت الإيرادات العامة أداة ووسيلة من وسـائل السياسـة المالية المســـتخدمة من قبل الحكومات للتغيير في النشـــاط الاقتصـــادي والاجتماعي، كذلك امتلكت الإيرادات العامة أهمية كبيرة بســـبب ارتفاع معدلات الإنفاق العمومية بســـبب تعاظم دور الدولة على صعيد النشاط الاجتماعي والاقتصادي(الوادي وآخرون، ٢٠٠٧، ص٦١).

تمثل زيادة الأسـعار وسيلة مالية فعالة لتحقيق إيرادات للدولة، خاصـة في حالات العجز المالي أو ضـعف موارد الدولة السيادية، لكن نجاح هذه السياسة يعتمد على مدى عدالة تطبيقها،

ووجود نظام رقابي، وآليات تعويض للمتضـــررين من الفئات الضـــعيفة. ومن ثم، يجب أن تأتي كجزء من سياسة اقتصادية شاملة توازن بين تحقيق الإيرادات وحماية الاستقرار الاجتماعي.

المطلب الثاني

الإطار الدستوري لصلاحيات الحكومة في تسعير المحروقات

يُعد الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ المصدر الأساسي لتحديد صلاحيات الحكومة في إدارة الموارد الطبيعية بما في ذلك المحروقات (النفط والغاز)، ويستند دور السلطة التنفيذية في تسعير المحروقات إلى مواد دستورية تُحدد سلطاتها وصلاحياتها، أبرزها المادتان ١١٠ و١١٢، واللتان توضحان حدود تدخل الحكومة في هذا القطاع.

أولاً: المادة ١١٠ – الصلاحيات الحصرية للحكومة الاتحادية

حيث تنص المادة (١١٠) من الدســتور العراقي على الصــلاحيات الحصــرية للحكومة الاتحادية، وتشمل: "تختص السلطات الاتحادية بالاختصاصات الحصرية الآتية:

أولاً_ رسم السياسة الاقتصادية والمالية والتجارية الخارجية"(الدستور العراقي، ٢٠٠٥، م ١١٠) ، وتُمنح الحكومة الاتحادية، بموجب هذه المادة، صلاحية رسم السياسة الاقتصادية، والتي تشمل إدارة وتســـعير الموارد النفطية، كما إن تســـعير المحروقات يُعد جزءاً من الســـياســـة المالية والاقتصـــادية العامة للدولة، وبالتالي يدخل ضـــمن اختصـــاص الحكومة. وبما أن المادة لم تُلزم الحكومة باستحصال موافقة البرلمان على رسم السياسة الاقتصادية، فإن قرارات تحديد أسعار البنزين والمحروقات تعدّ من صـلاحيات السـلطة التنفيذية دون الحاجة إلى تشـريع جديد في كل مرة، ومع ذلك يمكن للبرلمان ممارسة دوره الرقابي ومساءلة الحكومة بشأن سياساتها السعرية، ونظراً لأن العراق يُعدّ من أكبر مصـــدري النفط، فإن ســـياســـات تســـعير الوقود تتأثر بالتجارة الخارجية وأســعار النفط العالمية، وهو أمر يخضــع لصــلاحيات الحكومة الاتحادية وفق المادة ١١٠.

ثانياً: المادة ١١٢ – إدارة الموارد النفطية وآليات التسعير

تنص المادة (١١٢) من الدســـتور العراقي على ما يلي: "أولاً: تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المســتخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة على أن توزع وإرداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد." "(الدستور العراقي، ٢٠٠٥، م ١١٢).

ثانياً: تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة معاً برســـم الســـياســـات الاســتراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز""(الدســتور العراقي، ٢٠٠٥، م ١١٠) ، ومن هذه المادة تمنح الحكومة حق إدارة النفط والغاز بالتعاون مع الأقاليم والمحافظات المنتجة، مما يعني

أن للحكومة دوراً محورياً في تحديد الأسعار محلياً بالتنسيق مع الجهات الأخرى، وهذا التعاون قد يحدّ من قدرة الحكومة المركزية على اتخاذ قرارات منفردة في بعض الأحيان، خصوصاً إذا كانت المحافظات المنتجة معارضة لسياسات معينة (ابريهي، ٢٠١١، ص١٨٨).

حيث تشـترط المادة أن يتم توزيع إيرادات النفط بشـكل منصـف، ما يعني أن قرارات التسـعير يجب أن تراعي تحقيق عدالة اجتماعية وتجنب التفاوت الاقتصـادي بين المناطق، وأي زيادة كبيرة في أسـعار المحروقات قد تؤثر سـلباً على الأقاليم الفقيرة، مما قد يخلق خلافات سـياسـية بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم، فهذه المادة تمنح الحكومة الاتحادية والمحافظات المنتجة الحق في رسم السياسات الاستراتيجية، ما يعني إمكانية وضع استراتيجيات لتحرير أسعار الوقود أو إبقائها مدعومة جزئياً، هذه النقطة تُفسّر سبب اختلاف سياسات التسعير بين فترات مختلفة، وفقًا للظروف الاقتصادية والحكومية.

نسـتنتج من ذلك أن المادة ١١٠ تمنح الحكومة الاتحادية صـلاحية رسـم السـياسـة الاقتصـادية والمالية، ما يعني أن تسـعير المحروقات يُعدّ من صـلاحياتها التنفيذية دون الحاجة إلى تشـريع جديد، ولكن البرلمان يحتفظ بحق الرقابة والمسـاءلة، أما المادة ١١٢ تؤكد دور الحكومة في إدارة النفط والغاز بالتنسـيق مع الأقاليم والمحافظات المنتجة، مع ضـمان توزيع الإيرادات بشكل عادل، ما قد يُقيّد بعض قرارات التسـعير ويجعلها خاضـعة للنقاش بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية.

رغم أن الحكومة تمتلك الصلاحية القانونية لتحديد أسعار الوقود، إلا أن قراراتها يجب أن تراعي الظروف الاقتصـادية والاجتماعية لتجنب الأزمات السـياسـية والاحتجاجات الشـعبية، وبالتالي فإن أي قرار برفع أسـعار المحروقات يجب أن يكون مسـتنداً إلى اعتبارات اقتصـادية واضحة، مع الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الدستورية والاجتماعية لهذا القرار.

ثالثاً_ الرقابة البرلمانية على الحكومة في تسعير المحروقات

يُعد مجلس النواب العراقي السلطة التشريعية الأساسية في البلاد وهو مسؤول عن تشريع القوانين، ومراقبة أداء الحكومة والموافقة على السياسات الاقتصادية بما في ذلك سياسات تسعير المحروقات وفقاً للدسـتور العراقي، يتمتع البرلمان بصـلاحيات واسـعة لضـمان أن القرارات الاقتصـادية، خاصـة تلك التي تؤثر بشـكل مباشـر على المواطنين، تتم وفقاً للقانون والمصـلحة العامة(حسين وآخرون، ٢٠١٨، ص٢٨٣).

يحق للبرلمان اسـتدعاء رئيس الوزراء، ووزير النفط، ووزير المالية لاسـتجوابهم حول أسـباب رفع أسـعار المحروقات، ومدى تأثيرها على المواطنين، يمكن لأعضـاء البرلمان طلب تفسـيرات رسـمية عن كيفية اتخاذ القرار، وما إذا كان هناك دراسـات اقتصـادية مسـبقة لتبرير

الزيادة، وفي حال عدم اقتناع البرلمان بالمبررات الحكومية، يمكنه اتخاذ خطوات تشـــريعية أو رقابية لإيقاف القرار (عبد المجيد، ٢٠١٩، ص٣٢٧).

أما إذا تبين أن قرار رفع الأســـعار تم بطريقة غير قانونية أو ألحق ضـــرراً كبيراً بالمواطنين، يمكن للبرلمان التصـــويت على ســـحب الثقة من الوزير المعني، أو حتى الحكومة بأكملها إذا اعتُبر القرار جزءًا من سياسة اقتصادية فاشلة، هذا الإجراء يُستخدم كأداة ضغط لمنع الحكومة من اتخاذ قرارات تسعيرية غير مدروسة، ويمكن للبرلمان تشكيل لجان خاصة أو لجان دائمة مثل لجنة النفط والطاقة للتحقيق في أســـباب رفع الأســـعار ومدى قانونيتها، هذه اللجان تراجع المستندات الحكومية، وتستدعي المسؤولين، وتصدر تقارير رسمية تُعرض على البرلمان لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

المبحث الثاني

دور القضاء وتأثيرات زيادة أسعار المحروقات في العراق

يتمثل دور القضـاء في العراق خاصـة المحكمة الاتحادية في ضـمان دسـتورية القرارات المتعلقة بزيادة أسـعار المحروقات ومراجعة مدى توافقها مع أحكام الدسـتور والقوانين المحلية، إذ يمكن للمواطنين أو المؤسسات المعنية الطعن في هذه القرارات أمام المحكمة الاتحادية إذا اعتبروا أنها تتعارض مع حقوقهم أو تضـر بمصـالحهم، فالمحكمة الاتحادية لها الصـلاحية في تفسـير نصـوص الدسـتور وحسـم أي خلافات قانونية تتعلق بصـلاحيات السـلطة التنفيذية، مما يضـمن حماية حقوق الأفراد من القرارات التي قد تكون غير دستورية أو غير عادلة.

بناء على ذلك سوف نقوم بتسيم المبحث إلى مطلبين، سوف نتحدث في المطلب الأول عن دور القضاء والمحكمة الاتحادية في النظر في قرارات تسعير المحروقات في العراق، أما في المطلب الثاني ســوف نتحدث عن التأثيرات الاجتماعية والســياســية لزيادة أســعار البنزين في العراق.

المطلب الأول

دور القضاء والمحكمة الاتحادية في النظر في قرارات تسعير المحروقات في العراق

يُعد القضاء العراقي ولاسيما المحكمة الاتحادية العليا الجهة المختصة بالرقابة على مدى مشروعية قرارات السلطة التنفيذية بما في ذلك القرارات المتعلقة برفع أسعار المحروقات، وتتمثل أهمية القضـــاء في التحقق من توافق هذه القرارات مع الدســـتور والقوانين النافذة، وضـــمان عدم تجاوز الحكومة لصلاحياتها الدستورية وحماية حقوق المواطنين من أي إجراءات تعسفية.

أولًا: دور المحكمة الاتحادية العليا في الرقابة الدستورية

١. الرقابة على مشروعية قرارات السلطة التنفيذية

المحكمة الاتحادية العليا هي الجهة القضائية العليا المختصة بالنظر في مدى دستورية القوانين والقرارات الحكومية وتطابقها مع الدستور، وفقاً للمادة (٩٣) من الدستور العراقي (الدستور العراقي، ٢٠٠٥، م٩٣)، وإن أي قرار حكومي برفع أسعار المحروقات يمكن الطعن فيه أمام المحكمة الاتحادية إذا كان مخالفاً للدستور أو يتجاوز صلاحيات الحكومة، خاصة فيما يتعلق بالمواد التي تنظم إدارة الموارد النفطية والسياسات الاقتصادية، كما يمكن للمحكمة إبطال أي قرار حكومي إذا ثبت أنه مخالف للدستور أو أنه يمس حقوق المواطنين دون سند قانوني واضح.

٢. تفسير المواد الدستورية المتعلقة بصلاحيات الحكومة في تسعير المحروقات

تملك المحكمة الاتحادية صلاحية تفسير نصوص الدستور وفق المادة ٩٣/ثانياً، مما يعني أنها تستطيع تحديد ما إذا كانت الحكومة تمتلك الحق الحصري في رفع أسعار الوقود دون الرجوع إلى البرلمان، أو إذا كان هذا الأمر يستدعي تشريعاً قانونياً جديداً، وسبق للمحكمة الاتحادية أن أصدرت قرارات تفسيرية حول صلاحيات الحكومة الاقتصادية، ويمكنها أن تتدخل إذا ما طُعن في قرارات التسعير بحجة تجاوز السلطة أو الإضرار بالمواطنين (المحكمة الاتحادية العليا، ٢٠١٨، رقم٦٦).

٣. حماية الحقوق الدستورية للمواطنين

ينص الدستور العراقي في مواده (٣٠) و(٣١) و(١١٠) و(١١٢) على ضرورة حماية مستوى معيشة المواطنين، وعدم اتخاذ قرارات حكومية تؤدي إلى الإضرار بالحقوق الأساسية مثل الحق في حياة كريمة وضمان المستوى المعيشي المناسب، وإذا تبين أن قرار رفع أسعار المحروقات يؤدي إلى انتهاك هذه الحقوق دون وجود مبررات قانونية كافية، فمن الممكن أن تحكم المحكمة بإلغائه أو تعديله.

ثانياً: دور القضاء الإداري في الطعن بقرارات رفع الأسعار

١. إمكانية الطعن أمام محكمة القضاء الإداري

محكمة القضاء الإداري تختص بالنظر في الطعون ضد القرارات الصادرة عن السلطة التنفيذية، بما في ذلك قرارات وزارة النفط أو مجلس الوزراء بشأن رفع أسعار المحروقات، ويمكن للأفراد أو الجهات المتضررة من قرار رفع الأسعار تقديم دعوى إدارية للطعن في القرار، والمطالبة بإلغائه إذا كان يتعارض مع القوانين النافذة أو يُشكل عبئاً غير مبرر على المواطنين، وإذا أصدرت المحكمة حكماً لصالح الطاعنين، يُصبح لزاماً على الحكومة مراجعة أو تعديل

قرارها (عبد المجيد، ٢٠١٩، ص٢٣٠) ، وللقضـــاء الإداري أن يراقب مدى مشـــروعية تلك القرارات ومطابقتها للقانون وعدم انحراف الإدارة في اســتعمال ســلطتها من جهة أخرى(عيدان، ٢٠٢٢، ص٥٥٠).

٢. النظر في التعويض عن الأضرار الناتجة عن قرارات التسعير

يمكن للمواطنين أو الشـــركات المتضـــررة من ارتفاع أســـعار المحروقات المطالبة بتعويضــات إذا ثبت أن القرار الحكومي قد أُلغي بأمر قضــائي وكان له تأثير ســلبي كبير على أعمالهم أو معيشـــتهم، ويعتمد هذا على مبدأ عدم جواز اتخاذ قرارات حكومية تســبب أضـــراراً جسيمة دون مبررات قانونية واضحة.

ثالثاً: حدود تدخل القضاء في سياسات التسعير

القضـاء لا يتدخل عادةً في السياسـات الاقتصـادية، حيث تُعتبر من اختصـاص السـلطة التنفيذية، لكن يمكنه التدخل إذا ثبت أن قرار رفع الأسعار مخالف للدستور أو القوانين النافذة، ولا يمكن للمحكمة إجبار الحكومة على تحديد سـعر معين، لكنها تسـتطيع إلغاء قرار معين إذا كان غير دستوري أو غير قانوني ويظل القرار النهائي في سياسات التسعير بيد السلطة التنفيذية، لكن ضمن الإطار القانوني الذي يحدده القضاء(حسين، ٢٠١٧، ص١٠٠).

سبق للمحكمة الاتحادية إلغاء قرارات حكومية تتعلق بالشؤون الاقتصـادية والمالية، وذلك عندما رأت أنها تجاوزت صـــلاحيات الســـلطة التنفيذية أو تأثرت باعتبارات ســـياســـية غير مشـــروعة(المحكمة الاتحادية العليا، ٢٠٢٢، رقم ١٢١) ، في بعض القضـــايا، قامت محكمة القضـاء الإداري بتعليق أو إلغاء قرارات اقتصـادية اسـتناداً إلى الطعون المقدمة من المواطنين أو المؤسـسـات المتضـررة(قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (٤٩ وموحدتها ٨٣/اتحادية/٢٠٢٢)، موقع الكتروني).

نسـتنتج أن المحكمة الاتحادية تمارس رقابة دسـتورية على قرارات تسـعير المحروقات، ويمكنها إبطالها إذا كانت غير دستورية، كما إن محكمة القضـاء الإداري تنظر في الطعون ضد قرارات الحكومة بشـأن تسـعير المحروقات، ولها صـلاحية إلغائها أو تعديلها إذا ثبت أنها تخالف القوانين النافذة، ورغم أن القضـاء لا يتدخل في رسم السياسات الاقتصـادية بشكل مباشر، إلا أنه يضـمن أن تكون هذه السـياسـات ضـمن الإطار الدسـتوري والقانوني، وتحمي الحقوق الأسـاسـية للمواطنين.

فللمحكمـة الاتحـاديـة العليا ومحكمـة القضـــــاء الإداري في العراق دور قـانوني مهم في الرقابة على قرارات الحكومة المتعلقة بتسعير المحروقات، ولكن هذا الدور لا يتعلّق بصـنع القرار أو رسم السياسة الاقتصادية نفسها، بل بضمان احترام الدستور والقانون عند تنفيذ تلك السياسات.

المطلب الثاني

التأثيرات الاجتماعية والسياسية لزيادة أسعار البنزين في العراق

تُعد زيادة أسعار البنزين من القضايا الحساسة التي تؤثر بشكل مباشر على المجتمع والاقتصاد، وتُثير تداعيات سياسية واسعة، في العراق حيث يُعتبر قطاع النفط المصدر الرئيسي للدخل القومي، وأغلب المواطنين يعتمدون على وسائل النقل العامة والخاصة، فإن أي زيادة في أسعار الوقود تنعكس على كافة جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وقد تؤدي إلى اضطرابات سياسية.

أولاً: التأثيرات الاجتماعية

١. ارتفاع تكاليف المعيشة

يؤدي ارتفاع أسعار البنزين إلى زيادة تكاليف النقل والمواصلات، مما ينعكس على أسعار السلع والخدمات، والمواطنون ذوو الدخل المحدود هم الأكثر تأثراً، حيث ترتفع أسعار المواد الغذائية والمنتجات الأساسية بسبب زيادة تكاليف النقل، وإن تدهور القدرة الشرائية للمواطنين يُسهم في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، خاصة في المناطق الفقيرة (الكرعاوي وآخرون، ٢٠٢٠، ص٣٠٦).

٢. زيادة الفجوة الاجتماعية

الفئات الغنية قد لا تتأثر كثيراً بزيادة أسعار الوقود، بينما يعاني الفقراء من صعوبة توفير احتياجاتهم الأساسية، قد يؤدي ذلك إلى تفاقم عدم المساواة الاجتماعية وارتفاع معدلات الجريمة والسرقة نتيجة الضغوط الاقتصادية.

٣. التأثير على الخدمات العامة

ارتفاع أسعار البنزين يؤدي إلى زيادة تكاليف تشغيل وسائل النقل العامة، مثل الحافلات وسيارات الأجرة، مما يفرض أعباء مالية إضافية على المواطنين، ويؤثر في تراجع القدرة على استخدام وسائل النقل قد يؤثر على الوصول إلى المدارس والمستشفيات وأماكن العمل.

ثانيًا: التأثيرات السياسية

١. زيادة الاحتجاجات الشعبية

تاريخياً، شهد العراق موجات احتجاجية واسعة بسبب ارتفاع الأسعار وتدهور الوضع الاقتصادي، مثل مظاهرات تشرين ٢٠١٩(جمعة وآخرون، ٢٠٢١، ص٧٦)، ورفع أسعار البنزين قد يُشعل احتجاجات واسعة ضد الحكومة، خاصة إذا لم يتم توفير بدائل أو دعم للفئات الفقيرة، فالمعارضة السياسية قد تستغل هذه الأزمة لتأجيج الشارع والمطالبة بإقالة الحكومة.

٢. تراجع الثقة بالحكومة

إذا اتخذت الحكومة قرار زيادة الأسعار دون شفافية أو تبرير اقتصادي واضح، فإن ذلك سيؤدي إلى فقدان الثقة بالمؤسسات الحكومية، المواطنين قد يعتبرون القرار فساداً إدارياً أو سوء إدارة للموارد النفطية، مما يُضعف شرعية الحكومة في إدارة الاقتصاد.

٣. التأثير على الاستقرار السياسي والأمني

في بلد يعاني من انقسامات سياسية وطائفية مثل العراق، فإن أي أزمة اقتصادية قد تؤدي إلى تفجير الأوضاع الأمنية وخلق بيئة خصبة للجماعات المسلحة لاستغلال الغضب الشعبي، وهذا الارتفاع الأسعار قد يدفع الأحزاب المعارضة والقوى السياسية إلى تصعيد المواقف ضد الحكومة والمطالبة بتغيير السياسات الاقتصادية أو حتى الدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة (موقع الجزيرة نت، موقع الكتروني).

ثالثاً: التأثير على العلاقات بين الحكومة والبرلمان

قرار الحكومة العراقية بزيادة أسعار البنزين يُعتبر من القرارات الحساسة التي لا تقتصر تأثيراتها على المواطنين فحسب، بل تمتد لتنعكس بشكل مباشر على العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية أي الحكومة والبرلمان، ففي العراق يُعد البرلمان الجهة الرقابية الأعلى التي تُمثل صوت الشعب، ويُمارس دوره في مراقبة أداء الحكومة والتأكد من التزامها بالدستور والقوانين، وبالتالي فإن أي قرار اقتصادي يمس حياة المواطنين مثل رفع أسعار المحروقات، يضع الحكومة تحت ضغط مباشر من البرلمان الذي يسعى للدفاع عن حقوق الشعب (مأزق القرارات الاقتصادية، موقع الكتروني).

حيث قرار زيادة أسعار البنزين قد يُثير انقسامات حادة بين الكتل السياسية حيث تسعى الأحزاب المعارضة إلى استغلال الغضب الشعبي لتقويض موقف الحكومة، وبذلك تقوم الكتل السياسية المعارضة قد تدعو إلى عقد جلسات طارئة لمناقشة تداعيات القرار، كما قد تتجه بعض الأطراف إلى التهديد برفع دعاوى قضائية أمام المحكمة الاتحادية لإبطال القرار بحجة مخالفته للدستور، وإذا استمرت الأزمة بين الحكومة والبرلمان دون التوصل إلى توافق، فإن ذلك قد يؤدي إلى عرقلة تمرير القوانين الاقتصادية المهمة مثل الموازنة العامة أو قوانين الاستثمار.

كما يقوم البرلمان برفض الموافقة على الموازنة العامة إذا تضمنت بنوداً تتعلق برفع الدعم عن المحروقات أو تحرير أسعار الوقود، وقد يتم تأجيل إقرار مشاريع قوانين إصلاحية في قطاع الطاقة بسبب الخلافات السياسية المتصاعدة، هذا التعطيل يُلحق الضرر بالاقتصاد الوطني ويُؤثر على الاستقرار السياسي العام.

في المقابل، قد تحاول الكتل الموالية للحكومة الدفاع عن القرار باعتباره ضرورة اقتصادية تهدف إلى تقليل العجز المالي وتحقيق العدالة في توزيع الموارد، ولكن نظراً لأن البرلمان يُمثل

الشعب، فإنه يكون تحت ضغط كبير من الرأي العام، وخاصةً في ظل المظاهرات والاحتجاجات الشعبية التي قد تندلع رفضاً لقرار رفع الأسعار، والنواب الذين يمثلون المناطق الفقيرة والمحرومة سيجدون أنفسهم مجبرين على اتخاذ موقف معارض للحكومة حفاظاً على شعبيتهم في دوائرهم الانتخابية، كما قد يتجه البرلمان إلى إصدار قرارات تشريعية تُلزم الحكومة بإلغاء القرار أو تقديم دعم مالي مباشر للمواطنين المتضررين، وفي حال تجاهل الحكومة لمطالب البرلمان قد يصل الأمر إلى سحب الثقة من الحكومة أو إقالة الوزراء المعنيين بالملف الاقتصادي.

الخاتمة

في الختام يمكن القول إن قرارات السلطة التنفيذية بزيادة أسعار المحروقات (البنزين) في العراق تمثل قضية قانونية معقدة تثير العديد من التساؤلات بشأن مدى توافقها مع المبادئ القانونية الدستورية والمعايير الاقتصادية والاجتماعية، في هذا السياق يجب أن يكون لهذه القرارات قاعدة قانونية واضحة تستند إلى النصوص الدستورية والقوانين المحلية التي تحدد صلاحيات الحكومة في هذا المجال وفي الوقت نفسه يجب أن تراعي حقوق المواطنين خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها العراق.

من الناحية القانونية، يعتبر موضوع زيادة أسعار المحروقات من القضايا الحساسة التي تتطلب توازناً بين السيادة الاقتصادية للدولة وحقوق المواطن، فإن فرض زيادة في الأسعار يعد إجراءً قد يكون مبرراً من الناحية الاقتصادية لزيادة الإيرادات الحكومية أو لتغطية العجز المالي، لكن يبقى السؤال الأهم هو مدى توافق هذا الإجراء مع القوانين الوطنية والدستور العراقي الذي يضمن حقوق المواطنين في الحياة الكريمة وعدم تعريضهم لأعباء إضافية في ظل الظروف الراهنة.

على المستوى الدستوري لا يوجد في نصوص الدستور العراقي ما يمنع السلطة التنفيذية من اتخاذ قرارات تتعلق بتعديل أسعار المحروقات بشرط أن يتم ذلك وفقاً للإجراءات القانونية السليمة ودون المساس بالمصالح الأساسية للمواطنين، ومع ذلك يبقى من الضروري وجود آلية قانونية تضمن الشفافية والمحاسبة في عملية اتخاذ هذه القرارات، بما في ذلك إشراك البرلمان في مناقشة هذه الزيادات.

إن التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لهذه القرارات على المواطن العراقي تتطلب تحليلاً دقيقاً، حيث قد تؤدي إلى زيادة التضخم وارتفاع أسعار السلع الأساسية مما ينعكس سلباً على مستوى معيشة الأفراد وعليه فإن الالتزام بسياسة شفافة تدعم مبدأ العدالة الاجتماعية يعد أمراً حيوياً لضمان أن هذه القرارات لا تؤدي إلى مزيد من التدهور الاقتصادي.

في ضوء ذلك يتعين على السلطة التنفيذية أن تأخذ بعين الاعتبار التوازن بين الحاجة إلى تحسين الوضع المالي للدولة وبين احترام الحقوق الأساسية للمواطنين، وفي الوقت نفسه يجب على القضاء العراقي أن يكون له دور في ضمان دستورية هذه القرارات، إذا كانت القرارات تتعارض مع المبادئ القانونية أو الدستورية يجب أن يكون هناك آليات للطعن والمراجعة لضمان التزام الحكومة بالقانون وحماية حقوق الأفراد.

في النهاية لا يمكن تجاهل أن دور البرلمان العراقي في مراقبة السياسات الاقتصادية أصبح أكثر أهمية في هذه المرحلة، إذ يجب أن يتأكد من أن هذه القرارات لا تضر بمصالح المواطنين ولا تمس حقوقهم الأساسية، كما أن التفاعل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية أمر بالغ الأهمية لتطوير آليات قانونية تسمح بتنفيذ القرارات الاقتصادية بحذر ودون التأثير السلبي على الفئات الضعيفة. وفي نهاية الدراسة توصلنا إلى العديد من الاستنتاجات والتوصيات التالية:

أولاً_ الاستنتاجات

١. إن قرارات السلطة التنفيذية بزيادة أسعار المحروقات تثير تساؤلات حول مدى وضوح الصلاحيات القانونية المنصوص عليها في الدستور العراقي والقوانين المحلية، على الرغم من أن الدستور العراقي يمنح الحكومة صلاحيات لإدارة الاقتصاد، إلا أن هذه القرارات قد تُعتبر خارج نطاق الصلاحيات المباشرة دون إشراك البرلمان.
٢. من خلال تحليل الأثر الاجتماعي لهذه القرارات، تبين أن زيادة أسعار المحروقات تساهم في رفع تكاليف المعيشة، مما يؤدي إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية للفئات الضعيفة في المجتمع خاصة في العراق، حيث يعاني العديد من المواطنين من البطالة، وارتفاع معدلات الفقر، فإن هذه القرارات تزيد من العبء المالي على الأسر الفقيرة، وتتأثر الطبقات المتوسطة والضعيفة بشكل كبير من جراء زيادة تكاليف النقل والطاقة، مما يؤدي إلى تدهور مستوى حياتهم.
٣. إن عملية اتخاذ قرار زيادة أسعار المحروقات قد تفتقر إلى الشفافية والمحاسبة حيث يتم اتخاذ هذه القرارات في غياب النقاش العام أو الاستشارات مع الأطراف المعنية، مثل البرلمان أو المجتمع المدني، مما يعزز الشعور بعدم العدالة لدى المواطنين، كما أن غياب الآليات الواضحة لقياس تأثيرات هذه القرارات على الاقتصاد الوطني والمجتمع يؤدي إلى القلق والاحتجاجات الشعبية.
٤. إن زيادة أسعار المحروقات يمكن أن تساهم في زيادة الاستياء الشعبي مما يهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي والاحتجاجات الشعبية ضد رفع الأسعار تُعد مؤشراً على أن الحكومة قد تواجه صعوبة في تسيير الأمور إذا استمر تدهور العلاقة بينها وبين المواطنين في بعض

الحالات يمكن أن تؤدي هذه الزيادات إلى تأجيج الاحتجاجات التي قد تؤثر على الاستقرار الداخلي مما يستدعي ضرورة توخي الحذر في اتخاذ مثل هذه القرارات.

ثانياً_ التوصيات:

١. من الضروري أن تقوم الحكومة العراقية بإعادة تحديد حدود صلاحياتها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المؤثرة، وخاصة تلك التي تتعلق بزيادة أسعار المحروقات، ويجب أن يتم ذلك في إطار قانوني واضح يتماشى مع نصوص الدستور مع ضرورة إشراك البرلمان في مناقشة أي قرارات تؤثر بشكل مباشر على حياة المواطنين والاقتصاد الوطني هذا يساعد على تجنب أي تجاوزات قانونية قد تحدث.

٢. يجب أن تتبنى الحكومة سياسة الشفافية والمساءلة في جميع القرارات الاقتصادية المهمة يجب أن تُعرض الدراسات الاقتصادية التي تدعم القرارات الحكومية بشكل علني للجمهور وللبرلمان مع نشر تقارير تفصيلية عن الآثار المحتملة للزيادة على المواطنين وعلى الاقتصاد بشكل عام، وينبغي أن يكون هناك قنوات للتواصل المباشر مع المواطنين لشرح أسباب القرارات وتأثيراتها.

٣. ينبغي للحكومة أن تطور برامج دعم للفئات الضعيفة والمتضررة من الزيادة في أسعار المحروقات، مثل إعانات مالية أو تخفيضات على أسعار السلع الأساسية، وهذا من شأنه أن يخفف من العبء الاقتصادي على الطبقات الأكثر تضرراً، ويضمن أن تلك الزيادات لا تؤدي إلى زيادة معدلات الفقر.

٤. يجب أن تكون الحكومة مستعدة لمواجهة أي تداعيات سلبية قد تحدث نتيجة لزيادة الأسعار من خلال تبني سياسات حكومية مرنة تمكنها من التعامل مع الاحتجاجات والاعتراضات الشعبية بشكل فعال، وينبغي للحكومة أن تعمل على تعزيز التواصل مع المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى بما يعزز من استقرار البلاد ويحفظ السلام الاجتماعي.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً_ الكتب

عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية، ط١، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٥ .

علي أحمد ابريهي، اقتصاد النفط والاستثمار النفطي في العراق، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١١.

عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية، ط١، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٥.

محمود حسين الوادي وزكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة ، ط١، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧.

محمد شاكر عصفور ، أصول الموازنة العامة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ٢٠١٥.

ثانياً_ الرسائل

مصعب عبدالعالي ثامر حسين ، تنمية الاقتصاد العراقي بين تقلبات العوائد النفطية وتنويع مصادر الدخل للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥) ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، ٢٠١٧ .

سبأ محمود عبدالله ، أثر تمهيد الدخل في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على الإيرادات العامة للدولة، رسالة ماجستير ، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠١٥.

ثالثاً_ المجلات

حسين علي الكرعاوي وسلطان جاسم النصراوي، الاقتصاد العراقي بين ازمتين: التداعيات والحلول الممكنة، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العجج٣٥، المجلد٩، ٢٠٢٠.

أحمد خورشيد حميدي المفرجي، التنظيم التشريعي والإداري للأسعار في العراق، دراسة تحليلة، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، مجلد ١٢، عدد٤٥، ٢٠٢٣.

عبدالرحمن عبيد جمعة ومصطفى كامل رشيد وأحمد حسين بتال، أثر تغير الإيرادات العامة على هيكل أسعار الفائدة في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد٢٢، العدد١، ٢٠٢١.

عبدالرزاق حمد حسين وجمود سعد محيميد، تحليل أثر تقلبات أسعار النفط الخام على التجارة الخارجية لبلدان منظمة أوبك للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٦) العراق أنموذجاً، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد٣، العدد٤٣، ٢٠١٨.

علي إسماعيل عبد المجيد ، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في العراق ، مجلة أهل البيت عليه السلام ، العدد٢٥ ، ٢٠١٩ .

ماجد نجم عيدان، دور القضاء الإداري والدستوري في حماية الملكية الخاصة في مجال التأميم والمصادرة، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، مجلد ١١، عدد٤٢، ٢٠٢٢ .

رابعاً_ القوانين والمواثيق

دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.

خامساً_ القرارات القضائية

قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (٦٦ وموحدتها ٧١ و١٥٧ و٢٢٤/اتحادية/٢٠١٨)

سادساً_ المواقع الالكترونية

موقع الجزيرة نت، الاحتجاجات الشعبية في العراق: التداعيات القريبة والبعيدة،

https://studies.aljazeera.net/ar/article/640?utm_source=chatgpt.com .

"مأزق القرارات الاقتصادية".. تنفيذ زيادة أسعار البنزين رغم معارضة البرلمان والشارع، مقال منشور بتاريخ ١-٥-٢٠٢٤ على الرابط التالي https://shafaq.com/ar/،

قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (٤٩ وموحدتها ٨٣/اتحادية/٢٠٢٢) بتاريخ ٢١ أيلول ٢٠٢٢، منشور على الرابط التالي https://iraqfsc.iq/news.4876/?utm_source=chatgpt.com.

References

Abdel Hamid Abdel Muttalib, Economics of Petroleum and Petroleum Pricing Policy, 1st ed., Al-Dar Al-Jameia, Alexandria, 2015.

Ali Ahmed Ibrahe, Oil Economics and Oil Investment in Iraq, Bayt Al-Hikma, Baghdad, 2011.

Abdel Hamid Abdel Muttalib, Economics of Petroleum and Petroleum Pricing Policy, 1st ed., Al-Dar Al-Jameia, Alexandria, 2015.

Mahmoud Hussein Al-Wadi and Zakaria Ahmed Azzam, Principles of Public Finance, 1st ed., Dar Al-Maseera for Publishing and Distribution, Amman, 2007.

Mohammed Shaker Asfour, Principles of the Public Budget, Dar Al-Maseera for Publishing, Distribution and Printing, Amman, 2015.

Second: Theses

Musab Abd Al-Aali Thamer Hussein, Developing the Iraqi Economy Between Fluctuations in Oil Revenues and Diversifying Income Sources for the Period (2003-2015), Master's Thesis, College of Administration and Economics, University of Al-Qadisiyah, 2017.

Saba Mahmoud Abdullah, The Effect of Income Smoothing in Jordanian Public Shareholding Industrial Companies on the State's Public Revenues, Master's Thesis, College of Business, Middle East University, 2015.

Third: Journals

Hussein Ali Al-Karawi and Sultan Jassim Al-Nasrawi, The Iraqi Economy Between Two Crises: Repercussions and Possible Solutions, Journal of the College of Administration and Economics, University of Karbala, Issue 35, Vol. 9, 2020.

Ahmed Khorsheed Humaidi Al-Mufriji, Legislative and Administrative Regulation of Prices in Iraq: An Analytical Study, Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences, University of Kirkuk, Vol. 12, No. 45, 2023.

Abdulrahman Ubaid Jumaa, Mustafa Kamel Rashid, and Ahmed Hussein Batal, The Impact of Changes in Public Revenues on the Structure of Interest Rates in Iraq, Journal of Economic and Administrative Sciences, Vol. 22, No. 1, 2021.

Abdulrazzaq Hamid Hussein and Jamoud Saad Muhimeed, Analysis of the Impact of Crude Oil Price Fluctuations on the Foreign Trade of OPEC Countries for the Period (2000-2016): Iraq as a Model, Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 3, No. 43, 2018.

Ali Ismail Abdul-Majid, The Impact of Oil Price Fluctuations on Monetary Policy in Iraq,

Ahl Al-Bayt Journal, No. 25, 2019.

Majid Najm Idan, The Role of Administrative and Constitutional Judiciary in Protecting Private Property in the Field of Nationalization and Expropriation, Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences, University of Kirkuk, Vol. 11, No. 42, 2022.

Fourth: Laws and Charters

Constitution of the Republic of Iraq (2005).

Fifth: Judicial Decisions

Decision of the Federal Supreme Court No. (66 and its unified cases 71, 157, and 224/Federal/2018).

Sixth: Websites

Al Jazeera Net, Popular Protests in Iraq: Short- and Long-Term Repercussions, available at: https://studies.aljazeera.net/ar/article/640?utm_source=chatgpt.com.

The Dilemma of Economic Decisions... Implementation of Gasoline Price Increases Despite Parliamentary and Public Opposition, article published on 1-5-2024, available at: https://shafaq.com/ar/.

Decision of the Federal Supreme Court No. (49 and its unified case 83/Federal/2022) dated 21 September 2022, available at: https://iraqfsc.iq/news.4876/?utm_source=chatgpt.com.